الأمم المتحدة

E/ECA/COE/42/11

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 December 2023

Arabic
Original: English

اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

لجنة خبراء مؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

الاجتماع الثاني والأربعون

شلالات فيكتوريا، زمبابوي (حضوريا وعبر الإنترنت)،
٢٨ شباط/فبراير–١ آذار/مارس ٢٠٢٤
البند ٦ من جدول الأعمال المؤقت*
قضايا نظامية

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الثانية

مذكرة الأمانة

تتشرف أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بأن تحيل إلى أعضاء هذه الأخيرة تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الثانية.

* E/ECA/COE/42/1

A.23-01653

تقرير اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا عن دورتهما المشتركة الثانية

أولا- مقدمة

١- بالشراكة مع وزارة المالية والميزانية والتخطيط الاقتصادي في بوروندي، عقد المكتبان دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا التابعين للجنة الاقتصادية لأفريقيا الدورة المشتركة الثانية للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٣ في بوجومبورا، بوروندي، بشأن موضوع ''ترسيخ وسط وشرق أفريقيا باعتبارهما مَصدرين للمنتجات عالية الجودة ووُجهتين مفضلتين للاستثمار في سبيل تسريع التصنيع والتنويع الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي''.

٢- وكان الهدف الرئيسي من هذه الدورة المشتركة، التي عُقدت حضوريا وعبر الإنترنت، هو مناقشة القضايا التنظيمية والنظامية المتصلة بولاية المكتبين دون الإقليميين وعملهما لإتاحة منبر للخبراء الحاضرين لمناقشة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديد الخيارات الواقعية والمستدامة والخيارات المحفّزة على التكامل بما ينسجم مع موضوع الاجتماع.

ثانيا- الحضور

٣- حضر الدورةَ المشتركة حوالي ٢٥٠ مشاركا، وهي الدورة التي جمعت ٢١ دولة عضوا، هي إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وتشاد، وجزر القُمُر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان، وجيبوتي، ورواندا، وسان تومي وبرينسيبي، وسيشيل، والصومال، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون، والكونغو، وكينيا، ومدغشقر.

٤- وحضر ممثلو الجماعات والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، بما فيها جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، إلى جانب ممثلي مصارف التنمية الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، ومراكز الفكر، ومراكز الامتياز، والمؤسسات الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني، والاتحادات الوطنية والإقليمية للقطاع الخاص، والمنظمات الإعلامية الوطنية والإقليمية والدولية.

٥- وحضر أيضا ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ثالثا- افتتاح الدورة المشتركة

٦- أدلى ببيانات كل من عمدة بوجومبورا، جيمي هاتونغيمانا، والرئيسان المنتهية ولايتهما لمكتبي اللجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا، ونائبة

الأمين التنفيذي المكلفة بالبرامج في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، حنان مرسي، ورئيس وزراء بوروندي، جيرفيه نديراكوبوكا.

٧- ورحب السيد هاتونغيمانا بالمشاركين في بوجومبورا وتمنى لهم كل النجاح في مداولاتهم.

٨- وشددت الرئيسة المنتهية ولايتها لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا على أهمية موضوع الجلسة المشتركة الثانية وشددت على أن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والتوترات الجيوسياسية والحرب في أوكرانيا قد عطلت سلاسل التوريد العالمية. وفي معرض لفت الانتباه إلى التقدم الكبير الذي أحرزه المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا منذ الدورة المشتركة الأولى للّجنتين، دعت المشاركين إلى دراسة التقرير المتعلق بأنشطته وتقديم التوجيه لتنفيذ برنامج عمله في عام ٢٠٢٤.

٩- وأكد الرئيس المنتهية ولايته لمكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لشرق أفريقيا من جديد أهمية اللجنة الحكومية الدولية باعتبارها منبرا يمكن فيه مناقشة قضايا السياسة العامة. وحث المشاركين على النظر في الكيفية التي يمكن بها للمناطق دون الإقليمية الأفريقية أن تشجع على تطوير ونشر منتجات وخدمات عالية الجودة بغية الاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، مع تعزيز الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية أيضا.

١٠- وشكرت السيدة مرسي حكومة بوروندي على استضافة الدورة المشتركة الثانية. وقالت إن اجتماعات أصحاب المصلحة من مختلف المناطق دون الإقليمية الأفريقية فرصة للبلدان التي لا تتقاسم عادة منبرا مشتركا للمشاركة في حوار بشأن السياسات وصياغة استجابات منسقة للتحديات التي تواجهها. وأضافت أن أعباء ديون العديد من الدول الأفريقية بلغت مستويات مثيرة للقلق، وهو ما يقوض آفاق تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠٣٠. وأشارت إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تواصل الدعوة إلى إجراء تغييرات في الهيكل المالي العالمي لضمان تكافؤ الفرص للبلدان النامية، لا سيما في أفريقيا. وأكدت أنه يتعين بذل جهود لزيادة السيولة للبلدان الأفريقية، والاستفادة من أصولها الطبيعية من خلال التمويل الأخضر، وتشجيع استخدام السندات الخضراء والمستدامة، وإنشاء سوق للكربون تعود بالنفع على البلدان الأفريقية. وذكرت أن الدورة المشتركة تتيح فرصة قيّمة للمشاركين لصياغة حلول عملية للتحديات التي تواجهها بلدان وسط وشرق أفريقيا، ميسِّرة بذلك تحوُّلها الاقتصادي وتعزز الأمن الغذائي. وأكدت أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستواصل العمل عن كثب مع الأعضاء في المنطقتين دون الإقليميتين لدعم جهودهم الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

١١- ورحب السيد نديراكوبوكا بالمشاركين في بوروندي وشكر المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا على اختيار بلده لاستضافة الدورة المشتركة. كما شكر

شركاء المنطقتين دون الإقليميتين الثنائيين ومتعددي الأطراف على دعمهم، لا سيما خلال جائحة كوفيد-١٩، التي كان لها تأثير سلبي كبير على النشاط الاقتصادي والمالية العامة والحسابات الخارجية للبلدان الأفريقية. وقال إنه يتعين على البلدان الأفريقية نفسها التصدي للتحديات الخاصة التي تواجهها، بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي الناجم عن ارتفاع أسعار الأسمدة والأغذية، وذلك بسبُل منها تمكين رواد الأعمال والنساء والشباب، وهو ما سيساعد على تعزيز الإنتاجية. وأكد المتحدث أن التكامل الإقليمي، الذي يحظى بالدعم من خلال تطوير سلاسل القيمة الإقليمية، هو أكثر السبل فعالية وكفاءة لتعزيز التنمية في وسط وشرق أفريقيا.

رابعا- تشكيلة المكتبين واستعراض جدول الأعمال واعتماده

١٢- انتخب المشاركون بالإجماع أعضاء المكتبين على النحو التالي:

وسط أفريقيا

الرئيس:	جمهورية أفريقيا الوسطى
نائب الرئيس:	غينيا الاستوائية
المقرر:	سان تومي وبرينسيبي

شرق أفريقيا

الرئيس:	بوروندي
نائب الرئيس:	جيبوتي
المقرر:	جمهورية تنزانيا المتحدة

١٣- واعتمد المشاركون برنامج عمل الدورة المشتركة.

خامسا- الجلسة الأولى: لمحة عامة عن الاقتصاد الكلي في وسط وشرق أفريقيا

١٤- ترأست الجلسةَ وأدارتها وزيرة المالية والميزانية والتخطيط الاقتصادي في بوروندي، أوداس نيونزيما.

١٥- وقدم ممثلو أمانة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عرضا، ولفتوا الانتباه إلى تطورات الاقتصاد الكلي في وسط وشرق أفريقيا ووجهات نظر الدول في تَينِك المنطقتين دون الإقليميتين. وركز عرضُهم، في المقام الأول، على ثلاثة تحديات في مجال الاقتصاد الكلي تواجه البلدان في المناطق دون الإقليمية، وهي: ارتفاع أعباء الديون؛ وارتفاع التضخم؛ وتراجع معدلات النمو. وأشاروا إلى أنه من الأهمية بمكان أن تتصدى الدول لهذه التحديات في

سبيل تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية والدولية على حد سواء، بينما يمكن لتطوير سلسلة القيمة وتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أن يعجل بالتنمية الاقتصادية عبر المنطقتين دون الإقليميتين.

١٦- وفي المناقشة التي تلت ذلك، دعا المشاركون إلى بذل جهود لتعزيز إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من أجل معالجة تضخم أسعار الأغذية. كما دعوا إلى تطوير سلاسل القيمة الإقليمية من خلال الاستفادة من المزايا التنافسية للبلدان الأفريقية ومؤسسات الأعمال. وعلاوة على ذلك، ينبغي للبلدان الغنية بالموارد أن تدعم تطوير الأسواق الإقليمية بتشجيع تجهيز السلع الأساسية الخام داخل أفريقيا. ولمعالجة ارتفاع تكلفة التمويل في البلدان الأفريقية، دعا المشاركون إلى تعزيز جهود تعبئة الموارد، بما في ذلك حشد التمويل من المغتربين والمفاوضات بشأن التمويل بشروط ميسرة. وشددوا على أن الاستثمار في بناء قدرات الشباب والنساء يمكن أن يعجل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ودعوا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى تقديم الدعم في مجال بناء القدرات للبلدان الأفريقية لتمكينها من الاستفادة الكاملة من الفرص الاقتصادية الناشئة عن الاتفاق. وأشاروا أيضا إلى أن نجاح منطقة التجارة الحرة على المدى الطويل سيعتمد، إلى حد كبير، على إنشاء آليات فعالة للإدارة والأمن والنمو المستدام والشامل للجميع في البلدان الأفريقية.

١٧- وفي ختام الجلسة الأولى، قدمت السيدة نيونزيما والسيدة مرسي تقريرا أعده المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا بعنوان: ''التطورات الاقتصادية الكلية والاجتماعية في شرق أفريقيا في عام ٢٠٢٣''.[(١)]

سادسا- الجلسة الثانية: الحوار الرفيع المستوى بشأن تحسين الجودة لتسريع التصنيع والتنويع الاقتصادي وتعزيز الأمن الغذائي في وسط وشرق أفريقيا

١٨- تولت رئاسةَ الجلسة التي تضمنت عرضين جمهوريةُ أفريقيا الوسطى وأدارها مدير المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، جان لوك ماستاكي.

١٩- وقدم العرض الأول خبير استشاري دولي ومحاسب قانوني، هو ليونارد أمباسا، الذي قدم لمحة عامة عن التحديات المتعلقة بالجودة والمعايير التقنية في وسط وشرق أفريقيا. وأشار إلى أنه رغم ملاحظة بعض التقدم منذ عام ٢٠١٥، لا تزال معظم البلدان الأفريقية تفتقر إلى هيئات فعالة للتوحيد القياسي والاعتماد، وهي هيئات تؤدي دورا حاسما في تيسير التجارة والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية. وأضاف أن هناك حاجة إلى تعاون أقوى

(١) Economic Commission for Africa, Subregional Office for Eastern Africa, *Macroeconomic And Social Developments in Eastern Africa 2023: Changing Gears? Catalysing Economic and Social Recovery* (Kigali, September 2023) متاح على الرابط التالي: repository.uneca.org/bitstream/handle/10855/ 49952/ b12038763.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

فيما بين البلدان الأفريقية ومع رواد الجودة على الصعيد العالمي من أجل معالجة هذه المسألة. وأكد أن تحسين نوعية المنتجات من خلال البنى التحتية الفعالة للنوعية شرط أساسي لتعزيز الصناعة التحويلية والتصنيع في البلدان الأفريقية وتعزيز القدرة التنافسية، وأنه من الضروري رفع مستوى عمليات الإنتاج في الأعمال التجارية الأفريقية للوفاء بمعايير الجودة الدولية.

٢٠- وتولى تقديم العرض الثاني مسؤول سلامة الأغذية وجودتها في المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بليز واتارا، الذي قدم لمحة عامة عن التحديات الرئيسية لسلامة الأغذية في أفريقيا في سياق التجارة بموجب شروط منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقال إن هناك حاجة ملحة إلى تعزيز النظم الوطنية لمراقبة الأغذية في القارة، بما في ذلك من خلال بناء قدرات المسؤولين عن سلامة الأغذية. كما أن مواءمة المعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية على الصعيد الإقليمي أمر بالغ الأهمية في تيسير التجارة فيما بين البلدان الأفريقية. وقدم السيد أوتارا لمحة عامة عن عدد من المبادرات التي أطلقتها ''الفاو'' لتعزيز بناء القدرات وسلامة الأغذية في البلدان الأفريقية، بما في ذلك أداة تقييم نظام مراقبة الأغذية، التي وضعت بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وأشار إلى أن ''الفاو'' تدعم أيضا مشاركة البلدان الأفريقية في الهيئات الدولية المعنية بوضع المواصفات الغذائية من خلال الصندوق الاستئماني المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية لتعزيز المشاركة في الدستور الغذائي. وأكد أن هناك حاجة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين مؤسسات القطاعين العام والخاص المعنية بسلاسل القيمة الزراعية والغذائية من أجل ضمان سلامة المنتجات الغذائية المنتجة والمسوقة في أفريقيا وحماية المستهلكين الأفارقة.

٢١- وأعقبت العرضين حلقةُ نقاش رفيعة المستوى.

سابعا- الجلسة الثالثة: الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز تجارة الأغذية داخل المنطقة لتحسين الأمن الغذائي في وسط وشرق أفريقيا: إتاحة الفرص ومواجهة التحديات

٢٢- تولت إدارةَ الجلسة مديرةُ المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، السيدة ماما كايتا.

٢٣- وقدم ممثلان عن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، هما أندرو مولد وسيمون أساه كويتي، عرضا عن الكيفية التي يمكن بها للتجارة في السلع الأساسية الزراعية داخل المنطقة أن تساعد في معالجة تزايد انعدام الأمن الغذائي في وسط وشرق أفريقيا. وقالا إن الأمن الغذائي والتغذية لملايين الأشخاص تعرض للتهديد من صدمات متعددة، بما في ذلك جائحة كوفيد-١٩، والكوارث الطبيعية، وعدم الاستقرار السياسي، وتأثير تغير المناخ، والحرب في أوكرانيا. وأشارا إلى أن نحو ٦٨ في المائة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في القارة الأفريقية يعيشون في وسط وشرق أفريقيا. وعلاوة على ذلك، فإن نحو ٦٥

في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة غير المزروعة المتبقية في العالم توجد في أفريقيا، ويعمل أكثر من ٦٠ في المائة من السكان العاملين في القارة في الزراعة، والتربة في معظم أنحاء القارة غنية وخصبة. ومع ذلك، كانت الإنتاجية الغذائية في أفريقيا منخفضة جدا، وهو ما جعل القارة أكثر المناطق اعتمادا على استيراد الأغذية في العالم.

٢٤- وأكد المتحدثان أن كون بعض البلدان الأفريقية تنتج فائضا من الأغذية بينما تعاني بلدان أخرى من عجز غذائي يتيحُ فرصا لتوسيع تجارة الأغذية داخل المنطقة. ومع ذلك، فإن تجارة الأغذية في القارة تعوقها الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة. وعلاوة على ذلك، يتم هدر نحو ٤٠ في المائة من الأغذية في أفريقيا نتيجة لضعف الآليات اللوجستية وعدم كفاية التخزين بعد الحصاد. وأشارا إلى أنه، للاستفادة الكاملة من الفرص الناشئة عن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يمكن أن تعزز التجارة داخل المنطقة في الأغذية وتعزز الأمن الغذائي في جميع أنحاء القارة، ينبغي للبلدان الأفريقية أن توائم المعايير المتصلة بالأغذية، وأن تعزز سلامة الأغذية، وأن تبسط الإجراءات الجمركية وإجراءات التخليص عبر الحدود.

٢٥- وفي المناقشة التي أعقبت العرض شدد المشاركون على الحاجة الملحة إلى تعزيز الأمن الغذائي في وسط وشرق أفريقيا.

ثامنا- الجلسة الرابعة: الحوار الرفيع المستوى بشأن البورصات الإقليمية للسلع الأساسية كوسيلة لحفز الاستثمار والإنتاج والتصنيع في أفريقيا

٢٦- تولت رئاسةَ الجلسة وزيرةُ التجارة والنقل والسياحة في بوروندي، ماري شانتال نيجيمبيري، وأدارتها السيدة كيتا.

٢٧- وقدم إيسوف سوماري، مدير مختبر الهندسة المالية في جامعة لافال بكندا، عرضا عن الأهمية الإقليمية والدولية لبورصات السلع الأساسية، التي قال إنها تُيسِّر اكتشاف الأسعار وإدارة المخاطر والوصول إلى الأسواق وتنويعها. وأشار إلى أن هناك عددا من التحديات، بما في ذلك تقلبات السوق والامتثال للوائح التنظيمية، يمكن أن تعرقل إنشاء بورصات للسلع الأساسية. وأضاف أن إنشاء بورصات في شرق أفريقيا يمكن، مع ذلك، أن يؤدي إلى تحسين نوعية المنتجات، وتعزيز كفاءة الأسواق، وتعزيز شفافية الأسعار، وتشجيع الشمول المالي، وخفض تكاليف السلع الأساسية والمعاملات. وعلاوة على ذلك، يمكنها أن تيسِّر تعبئة الموارد لتعزيز القطاع الزراعي. وحتى تعمل بفعالية، أكد المتحدث أنه من المهم مواءمة التشريعات التي تحكم التجارة في السلع الأساسية. وفضلا عن ذلك، فإن إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن ييسر إنشاء هذه البورصات وأن يعزز النمو الاقتصادي الأوسع في جميع أنحاء المنطقة.

٢٨- وأعقبت العرضَ حلقة نقاش رفيعة المستوى.

٢٩- وفي ختام الجلسة الرابعة، أطلقت السيدة نيجيمبيري والسيدة مرسي رسميا دليل الاستثمار في بوروندي، مشيرتين إلى أن الإطلاق تزامن مع يوم السياحة العالمي ٢٠٢٣، والذي كان موضوعه ''السياحة والاستثمار الأخضر''.

تاسعا- الجلسة الخامسة: الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز جاذبية وسط وشرق أفريقيا لحشد الاستثمارات في سبيل التنويع والتصنيع والأمن الغذائي

٣٠- تولى إدارةَ الجلسة، التي تضمنت عرضين، رئيسُ قسم المبادرات دون الإقليمية في المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، أداما كوليبالي.

٣١- وقدم العرض الأول الأستاذ المشارك في الاقتصاد بجامعة ناغويا في اليابان، كريستيان أوشيا، الذي ناقش الجودة والمعايير وسبل حشد الاستثمارات في البلدان الأفريقية، لا سيما في وسط وشرق أفريقيا. ولا يزال عدم الاستقرار السياسي والقدرة المحدودة للعديد من البلدان الأفريقية على تحمل الصدمات العالمية يقوضان الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل الاستثمار. ولمواجهة هذا التحدي، قال إنه ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستفيد من الاستراتيجيات الناجحة لتعبئة الموارد التي وضعتها بلدان خارج القارة، بما فيها تايلند وفييت نام. وأضاف أنه ينبغي للبلدان الأفريقية أيضا أن تتخذ إجراءات لتعزيز جاذبية المستثمرين في سلاسل القيمة الزراعية للقارة، بما في ذلك عن طريق تحسين مناولة السلع الأساسية الزراعية بعد الحصاد ودعم تنمية صناعات تجهيز الأغذية.

٣٢- وقدم العرضَ الثاني الخبير الاقتصادي لدى المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، برتراند نغني، الذي سلط الضوء على الاختلافات بين أفريقيا وجنوب شرق آسيا من حيث جاذبيتهما كوجهتين للاستثمار. وأشار إلى أن بلدان جنوب شرق آسيا تجتذب استثمارات مباشرة أجنبية أكثر من وسط وشرق أفريقيا مجتمعين. وأضاف أن انتشار المناطق الاقتصادية الخاصة في جنوب شرق آسيا يمكنه، ربما، تفسير الأداء الاقتصادي القوي للبلدان التي توجد فيها. وأكد أن هذه المناطق الاقتصادية الخاصة اجتذبت فعلا تدفقات كبيرة من الاستثمار المباشر الأجنبي من الصين والبلدان الأوروبية واليابان، وهو ما عجل بالتنمية الصناعية في المنطقة دون الإقليمية. وقال إن إنشاء مناطق اقتصادية خاصة في وسط وشرق أفريقيا يمكن أن يجتذب على المنوال نفسه استثمارات مباشرة أجنبية كبيرة إلى هاتين المنطقتين دون الإقليميتين، وإن كان لا بد أيضا تنفيذ إصلاحات اقتصادية محددة لضمان نجاحها.

٣٣- وأعقبت العروضَ مناقشة تبادل فيها أعضاء فريق المناقشة خبراتهم وناقشوا الاستراتيجيات المحتملة التي يمكن أن تعتمدها البلدان لاجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

عاشرا– الجلسة السادسة: حالة تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في وسط وشرق أفريقيا

٣٤- أدار الجلسةَ مسؤول مجموعة التكامل الإقليمي ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، أندرو مولد، الذي قدم أيضا عرضا عن أهداف الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتحديات التي لا تزال البلدان الأفريقية تواجهها في المفاوضات التجارية. وشدد السيد مولد على أن الجماعات الاقتصادية الإقليمية في القارة هي اللبنات الأساسية لمنطقة التجارة الحرة، ولفت الانتباه إلى المبادئ الأساسية المكرسة في الاتفاق والفوائد الكبيرة التي يمكن أن تعود على البلدان الأفريقية من اعتماده.

٣٥- وأبدى ممثلو الجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية، بما فيها جماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وأصحاب المصلحة من القطاع الخاص، عددا من الملاحظات فيما يتعلق بالدور الذي يمكن أن تؤديه الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات القطاع الخاص في تعزيز التجارة في أفريقيا. وتمت دعوة البلدان الأفريقية بإلحاح إلى وضع وتنفيذ برامج وطنية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية تعكس الاستراتيجيات التي صاغتها جماعاتها الاقتصادية الإقليمية ذات الصلة.

حادي عشر–الجلسة السابعة: نحو بناء الجسور لتعزيز أطر التعاون بشأن البنية التحتية للجودة

٣٦- ترأس الجلسةَ، التي أتاحت فرصة لمناقشة قضايا وتحديات تتعلق بتطوير السياسات والبنى التحتية، ممثلُ عن المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا وأدارها أداما كوليبالي. وقدم عدد كبير من المشاركين تصورات، بمن فيهم خبراء استشاريون وباحثون وممثلون عن منظمات وطنية ودون إقليمية ودولية ناشطة في مجالات مثل سلامة الأغذية، والتوحيد القياسي، والإدارة والتنمية الزراعية، والصحة العامة، والعلوم البيئية.

ثاني عشر– الجلسة الثامنة: عرض التقريرين المتعلقين بأنشطة المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا منذ الدورة المشتركة السابقة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء

٣٧- ترأس الجلسةَ ممثل عن المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا واشترك في إدارتها السيد ماستاكي والسيدة كيتا.

٣٨- وعرض ممثلا المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا تقريرين عن الأنشطة التي اضطلع بها المكتبان منذ الدورة المشتركة السابقة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء. ثم عرضا الأطر الاستراتيجية للمكتبين دون الإقليميين لعام ٢٠٢٤.

٣٩- وأثنى المشاركون وأعضاء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على العمل الذي أنجزه المكتبان دون الإقليميين. وأعربوا عن ثقتهم في أن المكتبين سيأخذان في الاعتبار طلباتهم وشواغلهم عند تنفيذ الأطر الاستراتيجية لعام ٢٠٢٤.

ثالث عشر- توصيات للعمل المستقبلي تعكس موضوع الدورة المشتركة الثانية

٤٠- في ضوء هذه المناقشات، قدمت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التوصيات التالية:

(أ) ينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا والشركاء التقنيين والماليين القيام بما يلي:

'١' العمل مع مراكز الفكر الوطنية والإقليمية لضمان اعتماد سياسات في مجال الجودة والمعايير بهدف تعزيز التنويع الاقتصادي وتطوير سلسلة القيمة؛

'٢' تعزيز القدرة الإنتاجية لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة الذين يكسبون رزقهم من الزراعة، من خلال تعزيز حصولهم على مدخلات عالية الجودة وزيادة وعيهم بالقواعد والمعايير ذات الصلة والتزامهم بها؛

'٣' دعم بناء القدرات في مجال التوحيد القياسي، لا سيما للشباب والنساء الذين تعتمد سبل عيشهم على الزراعة، بهدف دعم تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وذلك بالاستفادة من خبرة المنظمة الأفريقية للتوحيد القياسي في تطوير المعايير الأفريقية؛

'٤' الحرص على إيلاء الاعتبار لمصالح المرأة في وضع السياسات، ودعم إقامة روابط دون إقليمية فيما بين المزارعات، وتيسير إنشاء منبر يمكن للمرأة من خلاله تبادل المعلومات، والحصول على التوجيه المناسب، وإنشاء شبكات دون إقليمية؛

(ب) لتعزيز تجارة الأغذية والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

'١' تعزيز الحوار مع القطاع الخاص وزيادة الوعي باتفاقات التجارة الدولية بغية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية وزيادة قدرة الأعمال التجارية على اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي؛

'٢' التشجيع على بروز بيئة داعمة للأعمال التجارية وإطار تنظيمي يمكن أن يدعم التصنيع عن طريق منح الأولوية لتطوير البنى التحتية، لا سيما في قطاع الطاقة وفي مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

'٣' إنشاء مناطق اقتصادية خاصة، ومراقبة أدائها لضمان استمرار تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي الإيجابي واتخاذ خطوات لدعم ربحيتها على المدى الطويل؛

(ج) لتحسين معايير الجودة في الزراعة، ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

'١' الاستثمار في البنية التحتية عالية الجودة، ومواءمة المعايير، ووضع استراتيجيات السوق، والاستفادة من الطلب المحلي وفرص السوق مع تشجيع استهلاك المنتجات الغذائية المحلية بهدف تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية؛

'٢' ضمان معايير منسقة عبر سلاسل القيمة الوطنية والإقليمية، واعتماد سياسات الجودة الوطنية أو دون الإقليمية، ورصد تنفيذ تلك السياسات والمشاركة في اللجنة الفنية المعنية بالمنتجات الغذائية التابعة للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي. وإنشاء لجان للتشجيع على مواءمة المعايير فيما بين المناطق دون الإقليمية وتعزيز الاعتراف المتبادل بعمليات إصدار الشهادات والاعتماد؛

'٣' تمويل أنشطة البحث والتطوير.

'٤' منح الأولوية لتطوير وتوزيع بذور عالية الغلة وعالية الجودة للمزارعين المحليين؛

(د) لتعزيز تجارة الأغذية والتعجيل بتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

'١' تعميم أحكام الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في القوانين الوطنية، ووضع سياسات شاملة تشجِّع ريادة الأعمال بين الشباب والنساء، وتيسِّر إنشاء أنظمة الدفع عبر الحدود واعتماد سياسات الأجواء المفتوحة؛

'٢' الاستفادة من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتعبئة المزيد من الاستثمارات في قطاعي الأغذية في وسط وشرق أفريقيا بهدف تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية، وتعزيز الأمن الغذائي وزيادة التجارة داخل المنطقة؛

'٣' تحسين روابط السوق، وتوفير الدعم التقني والمالي، وتعزيز قدرات المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، بما في ذلك من خلال اعتماد معايير منسقة وتوفير خدمات الإرشاد؛

'٤' زيادة الاستثمارات في البرامج واعتماد سياسات وتكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية الزراعية من أجل تعزيز الأمن الغذائي؛

(هـ) ينبغي للجماعات الاقتصادية الإقليمية القيام بما يلي:

'١' تعزيز التعاون فيما بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية والنظر في ترشيح بلدان محددة لقيادة جهود التقييس والاعتماد واختبار المنتجات؛

'٢' الاقتداء بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في إنشاء مختبرات دون إقليمية لاختبار المنتجات؛

(و) ينبغي لأصحاب المصلحة في القطاع الخاص القيام بما يلي:

'١' تطوير منتجات وتكنولوجيات ووضع حلول لتعزيز إنشاء بورصات للسلع الأساسية في أفريقيا؛

'٢' التصدي للتحديات اللوجستية المتعلقة بنقل المنتجات الزراعية من مواقع الإنتاج والتجهيز إلى المتاجر الكبرى

بهدف تعزيز القدرة التنافسية للشركات الأفريقية في الأسواق الإقليمية والدولية؛

'٣' تسخير قوة البيانات الضخمة لتيسير تحديد اتجاهات السوق وتوجيه قرارات الاستثمار بهدف تسريع تطوير صناعة الأغذية في أفريقيا.

٤١- واستنادا إلى المناقشات والمداولات التي أعقبت تقديم وثائق عمل اللجنتين الحكوميتين الدوليتين وإلى نتائج جلسات أفرقة التفكير وحلقات النقاش، اِعتمدت اللجنتان الحكوميتان الدوليتان التوصيات، رهنا بالتصحيحات الطفيفة التي أدخلتها الأمانة عليها.

رابع عشر- موضوع الدورة القادمة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا وموعدها ومكان انعقادها

٤٢- أُعتمد بالإجماع موضوع الدورة المشتركة القادمة للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا، وهو ''تنفيذ حلول ابتكارية سريعة للتعجيل بالتنويع الاقتصادي في وسط وشرق أفريقيا''.

٤٣- وسيُجري المكتبان دون الإقليميان لوسط وشرق أفريقيا، في الوقت المناسب، مشاورات بشأن مكان انعقاد الدورة المشتركة القادمة وموعدها، التي أعربت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن اهتمامها باستضافتها.

خامس عشر- الجلسة التاسعة: الاختتام

٤٤- ترأس الجلسةَ رئيس مكتب اللجنة الحكومية الدولية لكبار المسؤولين والخبراء لوسط أفريقيا، ممثلا بمدير برمجة مشاريع الاستثمار العام في وزارة المالية والميزانية والتخطيط الاقتصادي في بوروندي، دينيس نداغيجيمانا. وعقب مداخلات مديرَي المكتبين دون الإقليميين لوسط وشرق أفريقيا، أدلى السيد نداغيجيمانا بملاحظات ختامية وأعلن اختتام الدورة المشتركة الثانية للجنتين الحكوميتين الدوليتين لكبار المسؤولين والخبراء لوسط وشرق أفريقيا.